

إجادة اللغة الهولندية واحد من أبرز شروطه قانون جديد تهدف الحكومة الهولندية بواسطته حظر ازدواجية الجنسية

لاهاي - "المصير":

أعلنت حكومة الوزير الأول يان بيتر بالكندا خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير 2010 في لاهاي، عن عزمها التقدم بمشروع قانون جديد للجنسية، ستكون أبرز ملامحه منع ازدواجية الجنسية على الراغبين الجدد في الحصول على الجنسية الهولندية، وسحب الجنسية من المتجنسين الذين تثبت عليهم تهم الإضرار بالمصالح القومية الهولندية، فضلا عن تحقيق المساواة التامة بين المرأة والرجل من خلال تمكين كافة المولودين لأب أو أم هولنديين الحصول على الجنسية الهولندية.

الجنسية اجتياز اختبار في اللغة الهولندية، فضلا عن استيفائه لشروط أخرى من قبيل الإقامة الشرعية لمدة خمس سنوات و خلو سجله العدلي للأربع سنوات السابقة من أية جرائم أو جنح خطيرة.

وكانت هولندا في بداية التسعينات من القرن العشرين سباقة في اعتماد قانون ميسر للجنسية، باعتبار التجنس أهم دلائل الاندماج في المجتمع الهولندي، فقد كان الحصول على الجنسية الهولندية يبدو وكأنه يحصل بطريقة تلقائية، حيث لم يكن القانون يشترط أكثر من إقامة شرعية لمدة خمس سنوات بالنسبة للأجانب غير المتزوجين من شريك هولندي، بينما يحصل من لديه شريك هولندي على الجنسية في ثلاث سنوات فقط.

الجديد بوجود قوانين جنسية تمنع على مواطنيها التنازل عن جنسيتهم الأصل، مثلما هو الحال مع قانون الجنسية المغربية. يشار إلى أن السلطات الهولندية قد أقدمت خلال السنوات الأخيرة، على وضع المزيد من الشروط على الراغبين في الحصول على الجنسية الهولندية، حيث فرضت على المرشحين لنيل



وكانت ازدواجية الجنسية قد أثرت منذ اليوم الأول لقيام الحكومة الحالية، حيث شكل وجود اثنين من أعضائها من مزدوجي الجنسية، هما أحمد أبو طالب المغربي الاصل ونياهات البيرقطار التركية الجذر، مادة خصبة لوسائل الإعلام لمناقشة قضية الولاء لهولندا، ومناسبة لقادة حزب الحرية اليميني المتطرف للهجوم على أبناء الأقلية المسلمة، باعتبارهم الأكثر تمثيلا لحالة الجنسية المزدوجة، والأقل إخلاصا كما يزعم خيرت فيلدرز للوطن.

ويعتقد ساسة هولنديون بأن مشروع قانون الجنسية الجديد قد لا يحظى بموافقة البرلمان، بسبب تعارضه مع التوجه العام الذي تنتهجه غالبية الدول حاليا، والقاضي بالتشجيع على ازدواج الجنسية، باعتباره تويجا لمسار العولة، الذي يريد الإنقاص من أهمية الحدود وتسهيل عملية تدفق السلع والبشر عبر الدول. كما يصطدم مشروع القانون

مسجد السلام في خطر واستكمالها يتطلب المزيد من الأموال



ما تزال أشغال بناء مسجد السلام، الواقع ضمن دائرة البلدية الجزئية فينورد جنوب مدينة روتردام، متعثرة جراء نقص في الأموال، تقتضيها عملية استكمال تشييد هذا الصرح الإسلامي، الذي سيكون الأول من نوعه في تاريخ الجالية المغربية المسلمة في هولندا، و يتوقع أن يكون أحد المعالم المعمارية للمدينة، على غرار مسجد مولانا التابع لإحدى المؤسسات الدينية الناشطة في صفوف الجالية التركية.

ويطالب حزب « روتردام ملائمة للعيش » اليميني المتطرف، بسحب رخصة البناء من إدارة المسجد والحيلولة دون استكمالها، وبالتالي هدمه. ويتحجج عنصرיו روتردام، الذين أصبحوا في السنوات الأخيرة القوة السياسية الثانية في المدينة بعد حزب العمل، بأن المسجد سيشكل مؤسسة لعرقلة مشاريع اندماج المسلمين

عشرات المساجد في أوروبا وأماكن أخرى في العالم، ووعدت ببذل قصارى جهدها ليكون المسجد جاهزا لاستقبال المصلين، قبل شهر أكتوبر ٢٠١٠.

يورو، هو المبلغ الذي ستحتاجه ورشات بناء استكمال المسجد، حيث ترعى عملية التشييد مؤسسة «أل مكتوم» الخيرية الإماراتية، التي سبق لها أن شيدت

في المجتمع الهولندي، وسيكون علامة على انتصار الإسلام المتطرف. وتبدي إدارة المسجد ثقة كبيرة في حصولها على مبلغ مليونين ونصف مليون